



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

الربع الأول
2022

جدول المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

- 1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات
- 2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية
- 3-1 تطورات الأسواق العالمية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

- 1-2 النمو في دولة الإمارات
- 2-2 التحليل القطاعي
- 3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

- 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
- 2-3 التطورات المصرفية
- 3-3 التطورات المالية
- 4-3 تطورات التأمين

الرسوم البيانية

- 1-1: النمو العالمي والتوقعات (%).
- 2-1: متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات مختارة (%).
- 3-1: أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات متقدمة مختارة (%).
- 4-1: متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات ناشئة مختارة (%).
- 5-1: أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات ناشئة مختارة (%).
- 6-1: متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على أساس سنوي (%).
- 7-1: مؤشر الأحوال المالية الوطني (NFCI) لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو
- 8-1: مؤشر عدم اليقين العالمي
- 9-1: أسعار السلع الأساسية
- 10-1: الصادرات غير البترولية الإماراتية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين
- 11-1: واردات الإمارات من الشركاء التجاريين الرئيسيين
- 12-1: ارتفاع/انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية للدرهم، على أساس ربع سنوي (%).
- 1-2: متوسط إنتاج النفط الخام الإماراتي (مليون برميل في اليوم)
- 2-2: مؤشر ثقة الأعمال في الإمارات الشمالية
- 3-2: مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات
- 4-2: عدد موظفي القطاع الخاص على أساس سنوي (%) بناءً على نظام حماية الأجور
- 5-2: عدد مشتركي «اتصالات» و«دو»، النمو على أساس سنوي
- 6-2: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي
- 7-2: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي
- 8-2: العرض والطلب على السكن
- 9-2: التضخم الكلي ومعدل التضخم في فئات رئيسية (على أساس سنوي، %) في دولة الإمارات
- 10-2: أسعار الوقود الشهرية في دولة الإمارات
- 11-2: مؤشر الفاو لأسعار الغذاء
- 12-2: متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات في أبوظبي ودبي (الربع الأول 2019 = 100)
- 1-3: التغير على أساس ربع سنوي في مكونات المجاميع النقدية في الربع الأول 2022
- 2-3: متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) وأسعار الفائدة الأساسية (%).
- 3-3: عدد شركات التأمين والكيانات ذات الصلة بالتأمين المرخصة (شركات / أفراد)
- 4-3: عدد وثائق التأمين

الجدول

- 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%).
- 2-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%).
- 3-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي (%).
- 4-1: الطاقة الفائضة للنفط
- 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%).
- 2-2: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لعام 2021 حسب الأنشطة الاقتصادية
- 3-2: تضخم مؤشر أسعار المستهلك 2021
- 1-3: الأصول والائتمان في بنوك الإمارات
- 2-3: إجمالي الودائع في بنوك الإمارات
- 3-3: مؤشرات السلامة المالية
- 4-3: أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات
- 5-3: مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (نقطة أساس) في دولة الإمارات
- 6-3: المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

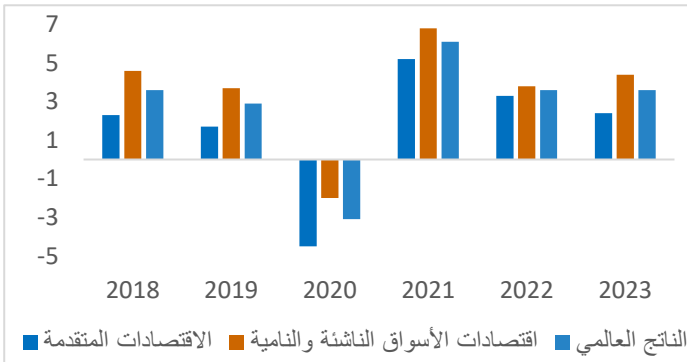
1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات

خفض توقعات النمو العالمي لعام 2022
من 4.4% إلى 3.6%

تباطؤ النمو في الصين والهند بسبب
حالات الإغلاق جراء كوفيد-19
وارتفاع أسعار السلع الأساسية

حافظ النمو الاقتصادي لبلدان مجلس
التعاون الخليجي على زخمه وسط
ارتفاع أسعار النفط

الرسم البياني 1-1: النمو العالمي والتوقعات (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، إبريل 2022.

الجدول 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الأول 2022 (على أساس سنوي)	2022 توقعات	2021	
-	3.6	6.1	العالمي
1.4	3.7	5.7	الولايات المتحدة الأمريكية
5.0	2.8	5.3	منطقة اليورو
0.0	2.9	7.0	فرنسا
0.2	2.1	2.8	ألمانيا
0.2-	2.3	6.6	إيطاليا
8.7	3.7	7.4	المملكة المتحدة
0.2-	2.4	1.6	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، إبريل 2022، للنمو العالمي. وهيئات الإحصاء الوطنية لكل دولة على حدة.

* النمو ربع السنوي المحسوب على أساس سنوي لليابان (المصدر: مكتب مجلس الوزراء الياباني)

النمو العالمي

خرج الاقتصاد العالمي عن مسار تعافيه القوي من جائحة كوفيد-19 في الربع الأول من عام 2022. وفي إبريل، قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته للنمو العالمي لعام 2022 في اتجاه الانخفاض من 4.4% إلى 3.6%، وحذر من مخاطر المزيد من الانخفاضات.

ويرجع التباطؤ غير المتوقع أساساً إلى ارتفاع مستوى عدم اليقين المتعلق بالصراع في أوكرانيا، واستمرار كوفيد-19 مما أدى إلى تواتر عمليات الإغلاق في الصين وبلدان أخرى، مع ما ترتب على ذلك من اختناقات في سلاسل الإمداد. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات لم نشهدها في الثلاثين عامًا الماضية دفع البنوك المركزية إلى زيادة أسعار الفائدة، مما أدى إلى تشديد الأوضاع النقدية الأمر الذي يسهم في تقادم تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

الاقتصادات المتقدمة

قد يكون الاقتصاد الأمريكي في وضع يسمح له بالحفاظ على زخم النمو في عام 2022، على الرغم من الانكماش غير المتوقع بنسبة 1.4% على أساس سنوي في الربع الأول من العام. وتوضح مؤشرات اقتصادية أخرى تحسناً في النشاط الاقتصادي مقارنة بالاربع السنوية السابقة، مثل تراجع معدل البطالة إلى 3.6% في نهاية الربع.

وشهدت منطقة اليورو ارتفاعاً في النمو بنسبة 5% خلال الربع الأول من عام 2022 من 4.7% معدلة بالزيادة خلال الربع السابق. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو ضعيفاً جراء صدمة الطاقة، والاختناقات المستمرة في العرض، وتراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين جراء الصراع في أوكرانيا.

وانكماش الاقتصاد الياباني بنسبة 0.2% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2022. غير أنه لا تزال هناك تحديات مثل التوترات الجيوسياسية، وارتفاعات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، والإغلاق في الصين جراء كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن اقتصاد المملكة المتحدة قد نما بنسبة 8.7% خلال الربع الأول من عام 2022 على خلفية تعافي قطاعات الخدمات والصناعة والتشييد.

الجدول 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

2023 توقعات	2022 توقعات	2021	
1.4	0.8	4.6	البرازيل
6.9	8.2	8.9	الهند
5.1	4.4	8.1	الصين
1.4	1.9	4.9	جنوب إفريقيا
3.0	2.7	11.0	تركيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، أبريل 2022.

الجدول 1-3: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي (%)

2023 توقعات	2022 توقعات	2021	
3.6	7.6	3.2	المملكة العربية السعودية
2.5	3.4	1.5	قطر
3.0	3.3	2.2	البحرين
2.6	8.2	1.3	الكويت
2.7	5.6	2.0	سلطنة عُمان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، أبريل 2022.

الجدول 1-4: الطاقة الفائضة للنفط

بملايين البراميل يوميًا

الطاقة الفائضة التي يمكن تفعيلها خلال 90 يومًا	الطاقة الفائضة التي يمكن تفعيلها خلال وقت قصير	الطاقة المستدامة	
2.1	1.2	12.2	المملكة العربية السعودية
1.2	0.6	4.1	دولة الإمارات
0.6	0.3	4.8	العراق
0.2	0.1	2.8	الكويت
0.2	0.1	10.2	روسيا
0.8	0.0	12.0	أخرى*
5.1	2.2	46.2	المجموع*

* باستثناء إيران

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، مارس 2022.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

شهدت الأسواق الناشئة عدة صدمات غير متوقعة خلال الربع الأول من عام 2022، حيث قام 70% منها بتخفيض توقعاتها للنمو لعام 2022. وتسببت التوترات الجيوسياسية في حدوث اضطرابات في سلسلة التوريد، وزيادة حادة في معدل التضخم، وتشديد أسواق رأس المال وتقلبها.

وتشير أحدث البيانات عن الصين إلى نمو بنسبة 4.8% خلال الربع الأول من عام 2022، متجاوزًا التوقعات، على الرغم من زيادة حالات كوفيد-19 وسياسة كوفيد الصفرية التي أدت إلى إغلاق تام لمدينة بكين مثل شنغهاي. ومع ذلك، تم تخفيض توقعات النمو للعام بأكمله بمقدار 0.4 نقطة مئوية إلى 4.4% لعام 2022، وهو أقل بكثير من الهدف الرسمي البالغ 5.5%.

وقام بنك الاحتياطي الهندي بخفض النمو المتوقع لعام 2022-2023 إلى 7.8%، منخفضًا من نسبة تزيد قليلاً عن 9%. وكان التعديل بالخفض ناتجًا بشكل رئيسي عن تقلبات الأسواق المالية العالمية، وارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، والاضطرابات العالمية في جانب العرض.

ويوضح مؤشر مديري المشتريات الشهري لبلدان مجلس التعاون الخليجي توسعًا مستمرًا في القطاع غير النفطي، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالربع الرابع من عام 2021. وكان للتوترات الجيوسياسية تأثيراً محدوداً على قطاع الخدمات، حيث أدت مكاسب قطاع الهيدروكربونات من ارتفاع الأسعار إلى تعويض أي انخفاض. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذروته هذا العام قبل أن يتباطأ في عام 2023.

ونظراً لارتفاع مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بالنمو العالمي، من الصعب تحديد الآثار على اقتصاد دولة الإمارات بوضوح. فمن ناحية، يمكن أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي في الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء (خاصة توقعات النمو المنخفض غير المسبوقة في الصين) إلى تقليل الطلب على النفط الإماراتي. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تظل إمدادات النفط العالمية مستقرة على الرغم من انخفاض الطلب، وهو أمر ضروري لخفض أسعار النفط من أجل المساعدة في احتواء الضغوط التضخمية المتصاعدة في معظم البلدان.

ومن المرجح أن تتسارع وتيرة الصادرات من البلدان الأعضاء في أوبك نتيجة للعقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسويسرا والاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية. غير أن العديد من البلدان الأعضاء في أوبك ليس لديها طاقة إنتاجية فائضة أو لديها اضطرابات في الإنتاج أو تخضع لحظر نفطي، وبالتالي لا يمكنها زيادة الإنتاج بسرعة. وفي هذا السياق، يمكن لصادرات النفط من دولة الإمارات أن تساهم في سد بعض الفجوة، بالنظر إلى الطاقة الفائضة المقدرة لدولة الإمارات.

2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية

موجة من تشديد السياسة النقدية
حول العالم ما عدا في الصين

ارتفاع أسعار السلع بسبب الصراع في
أوكرانيا

توقعات بارتفاع التضخم في عام
2022: 5.7% في الاقتصادات المتقدمة
و8.7% في الأسواق الناشئة

توقعات التضخم عالمياً

استمر التضخم في الارتفاع بوتيرة سريعة في الربع الأول من عام 2022 في جميع أنحاء العالم، وذلك إلى مستويات أعلى من الأهداف الرسمية للبنوك المركزية الرئيسية. وتبلغ أحدث توقعات التضخم لعام 2022 حوالي 5.7% في الاقتصادات المتقدمة و8.7% في الاقتصادات الناشئة والنامية.

ولا تزال العوامل التي أدت إلى ارتفاع التضخم منذ النصف الثاني من عام 2021 قائمة، بما في ذلك اختناقات العرض واضطراب سلاسل القيمة العالمية وعودة الطلب بعد الإغلاق وزيادة الحادة في أسعار المساكن ووصول أسعار السلع الأساسية إلى مستويات قياسية. وبجانب التأثير السلبي للصراع في أوكرانيا على النمو، فإنه يسهم أيضاً في ارتفاع التضخم. فأسعار الطاقة والأسمدة والغذاء تزداد بشكل حاد، ويشير العديد من الخبراء إلى أن هناك أزمة غذائية عالمية تلوح في الأفق.

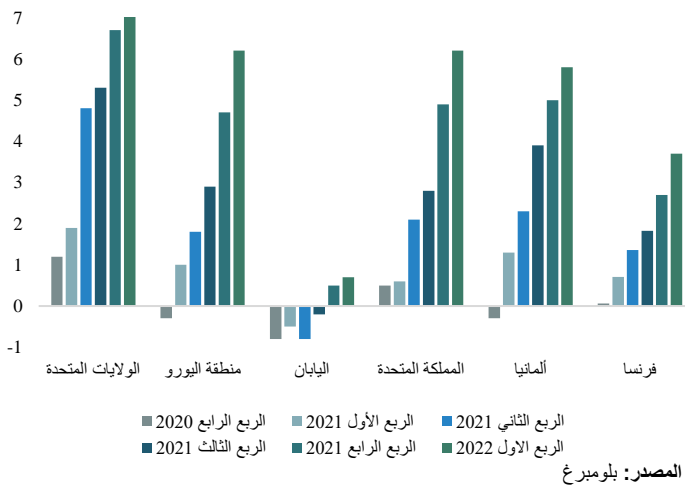
وارتفع المقياس المعياري لأسعار الغذاء العالمية، الذي تنشره منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، بنسبة 19.1% من ديسمبر 2021 إلى مارس 2022، مدفوعاً بزيادة أسعار الزيوت النباتية ومنتجات الألبان، بينما تراجع مؤشر أسعار الغذاء الكلي بشكل طفيف في أبريل، حيث شهدت المؤشرات الفرعية لأسعار السكر واللحوم والألبان زيادات معتدلة.

التضخم واستجابات السياسات في الاقتصادات المتقدمة

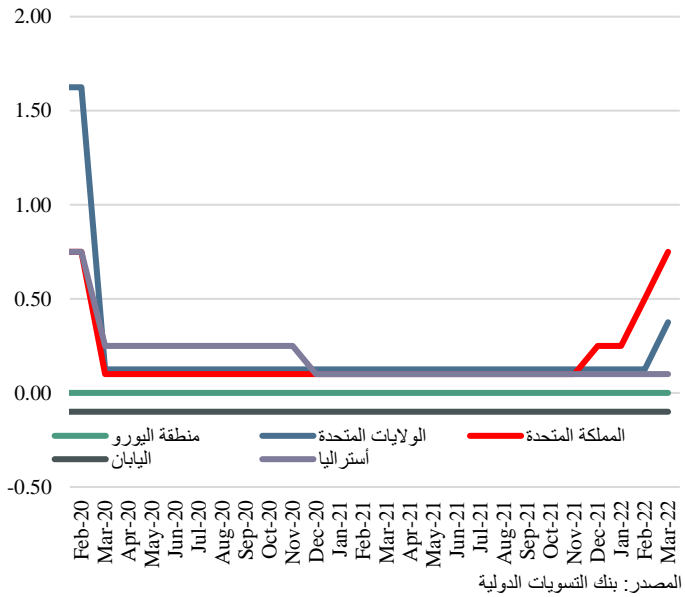
ارتفع معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة إلى 8.6% على أساس سنوي في أبريل 2022، وهو أعلى معدل منذ ديسمبر 1981. فقد ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 32% بشكل عام، وقفزت أسعار المواد الغذائية بنسبة 8.8% خلال الفترة نفسها. وبعد حفاظ الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة القياسي الأمريكي قريباً من الصفر منذ بداية جائحة كوفيد-19، قام برفع سعر الفائدة الأساسي لديه (سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية) بمقدار 25 نقطة أساس إلى نطاق يتراوح بين 0.25% - 0.5%. وأعرب مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي عن يقظتهم بشأن مخاطر زيادة الضغط على التضخم وتوقعاته في اتجاه الصعود.

وفي منطقة اليورو، ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 7.5%، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، على أساس سنوي في مارس 2022، وهو ما يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف عن هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%. وفي نهاية الربع الأول من عام 2022، توقع البنك المركزي الأوروبي أن يبلغ متوسط معدل التضخم الكلي 5.1% في عام 2022، بينما من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم الأساسي 2.6% في المتوسط. وباستثناء أسعار الطاقة والغذاء، لم يزد التضخم الأساسي عن 3.2% في مارس 2022.

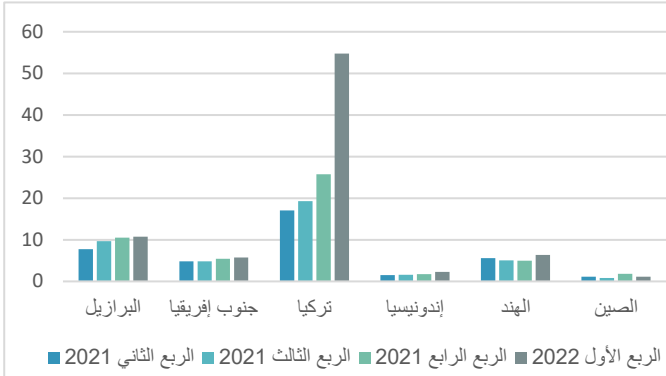
الرسم البياني 2-1: متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات مختارة (%)



الرسم البياني 3-1: أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات متقدمة مختارة (%)

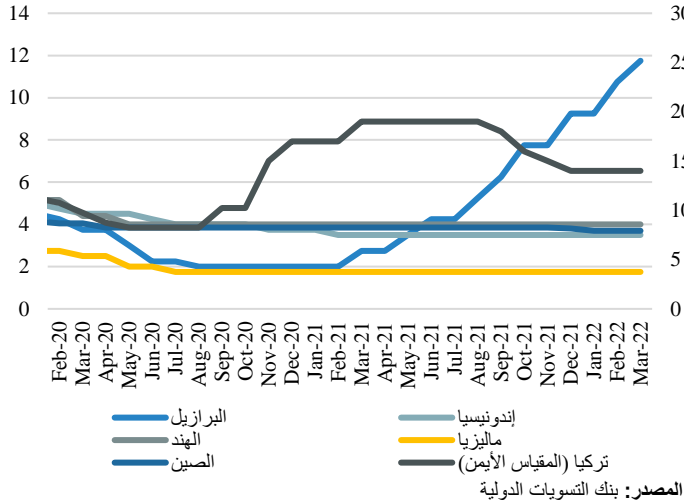


الرسم البياني 1-4: متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



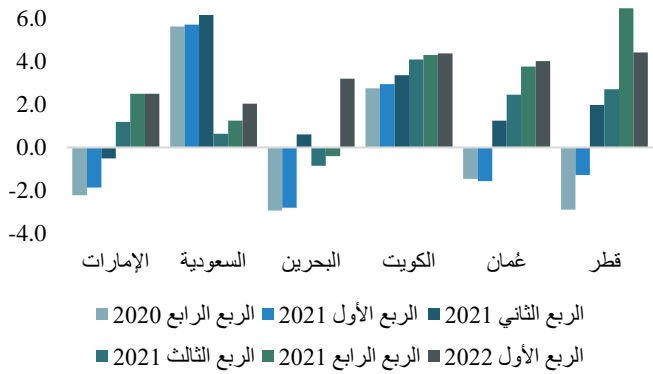
المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 1-5: أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 1-6: متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على أساس سنوي (%)



المصدر: بلومبرغ

وارتفع معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 7.0% (محسوبا على أساس سنوي) في مارس 2022 مقابل 5.4% في ديسمبر 2021. وفي مارس 2022، رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة إلى 0.75% لمعالجة ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة. وعاد المعدل الأساسي إلى مستويات ما قبل الجائحة. وفي اليابان، ارتفع معدل التضخم إلى 1.2% على أساس سنوي في مارس 2022، وهو أعلى معدل له منذ أكتوبر 2018. وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بنسبة 0.8% على أساس سنوي، بما يتماشى مع التوقعات لكنها ظلت أقل بكثير من هدف بنك اليابان البالغ 2%.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

تسارعت وتيرة التضخم في الصين، بما يتجاوز التوقعات، إلى 1.5% في مارس من 0.9% في فبراير، حيث حدد بنك الشعب الصيني سعرا مستهدفا سنويا يبلغ حوالي 3% لعام 2022. وخففت الصين من سياستها النقدية للحد من تباطؤها، وذلك على عكس معظم الاقتصادات الكبرى التي بدأت في تشديد السياسة النقدية لديها لمكافحة التضخم.

وفي الهند، ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 6.9% في مارس 2022 (محسوبا على أساس سنوي)، وهو أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2020، ويزيد للشهر الثالث على التوالي عن نطاق السماح الذي حدده بنك الاحتياطي الهندي الذي يتراوح من 2% إلى 6%. وقام بنك الاحتياطي الهندي في أبريل 2022 بتعديل توقعاته للتضخم في اتجاه الصعود إلى 5.7% للسنة المالية 2022-2023 من 5.3% معلا ذلك بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية. وفي فبراير 2022، أبقى بنك الاحتياطي الهندي معدل الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) دون تغيير عند 4% للمرة الحادية عشرة على التوالي مع الاحتفاظ بـ«موقف تيسيري».

وارتفع معدل التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية إلى 2.0% في مارس 2022 من 1.2% في نهاية الربع الرابع 2021، تماشيا مع توقعات السوق، وهو أعلى معدل تضخم منذ يونيو الماضي، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النقل (4.7%). وارتفع معدل التضخم في الكويت بشكل طفيف إلى 4.4% في مارس من 4.3% في ديسمبر 2021، بينما تسارعت وتيرة التضخم السنوي في البحرين للشهر الثالث على التوالي إلى 3.9% في مارس 2022 مقابل 0.4% في ديسمبر 2021. وفي قطر، وصل معدل التضخم السنوي إلى 4.4% في مارس مقابل 6.5% في ديسمبر 2021، مدفوعا بزيادة تكلفة الإسكان والمرافق. أخيرا، انخفض التضخم في عُمان إلى 3.6% في مارس 2022 من 3.7% في نهاية الربع الرابع 2021؛ وهو أدنى قراءة له خلال أربعة أشهر. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 0.1%.

حذت بلدان المجلس حذو الاحتياطي الفيدرالي الذي رفع الفائدة الفيدرالية في يونيو 2022. فإلى جانب البنوك المركزية للبحرين وعمان وقطر، رفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعره الأساسي، وهو سعر الفائدة الساري على تسهيلات الإيداع ليلة واحدة، بمقدار 75 نقطة أساس. وزاد البنك المركزي السعودي (ساما) سعر الفائدة الأساسي لديه بمقدار 50 نقطة أساس، في حين رفعته الكويت بمقدار 25 نقطة أساس فقط. كذلك قرر المصرف المركزي الحفاظ على سعر الفائدة الساري على اقتراض السيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي من خلال جميع التسهيلات الائتمانية الدائمة عند 50 نقطة أساس فوق السعر الأساسي، بينما رفع البنك المركزي السعودي (ساما) سعر اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) لديه بنصف نقطة مئوية إلى 2.25% وسعر إعادة الشراء العكسي بهامش مماثل إلى 1.75%.

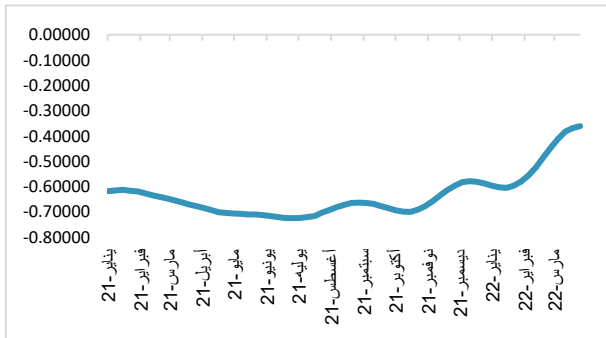
1-3 تطورات الأسواق العالمية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

التقلبات وعدم اليقين في الأسواق
المالية آخذة في التصاعد

ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية

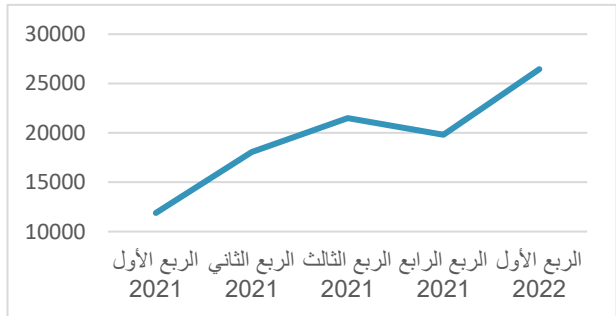
زيادة تجارة دولة الإمارات في السلع
والخدمات مع إعادة فتح الاقتصاد

الرسم البياني 1-7: مؤشر الأحوال المالية الوطني (NFCI) لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو



المصدر: قاعدة بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس
تشير الأرقام الموجبة إلى تشديد الأحوال المالية.

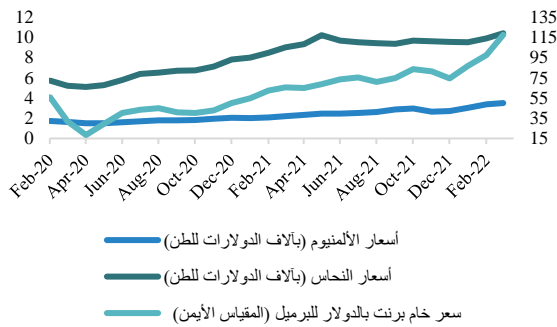
الرسم البياني 1-8: مؤشر عدم اليقين العالمي



المصدر: Worlduncertaintyindex.com

الرسم البياني 1-9: أسعار السلع الأساسية

بالدولار الأمريكي



المصدر: بلومبرغ

الأوضاع المالية العالمية

في ظل توقعات البنوك المركزية الرئيسية في العالم بمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة خلال عام 2022 واتساع فروق الائتمان، تُظهر الأسواق المالية اتجاهاً متشدداً مستمرًا. وقد أدى ذلك إلى زيادة مؤشر الأحوال المالية الوطني لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو¹ (NFCI)، وإن كانت قيمته التي لا تزال سالبة تشير إلى أن الأحوال المالية تظل تيسيرية نسبيًا.

وزادت المخاطر وأوجه عدم اليقين بشكل كبير في أعقاب اندلاع الصراع في أوكرانيا. وبدأ مؤشر التقلب (VIX)²، الذي ظل ثابتاً تقريباً في عام 2021، في الارتفاع من 16.6 في أوائل يناير 2022 ليصل إلى ذروة تبلغ 36.5 في أوائل مارس، قبل أن يعاود انخفاضه إلى 20.6 في نهاية الربع. وبالمثل، فإن مؤشر عدم اليقين العالمي الذي يستند إلى تقارير البلدان الصادرة عن وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست، يتزايد أيضاً منذ أوائل عام 2021، حيث زاد بنسبة 33.6% في الربع الأول من عام 2022.

السلع الأساسية

وبسبب الانتعاش في النقل والنشاط الاقتصادي بشكل عام، استمر سعر خام برنت في اتجاهه الصعودي خلال الربع الأول، مدعوماً بالصراع في أوكرانيا. ففي المتوسط، ارتفع خام برنت من 74.2 دولاراً في ديسمبر 2021 إلى 117.3 دولاراً في مارس 2022. وبالمثل، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في المتوسط خلال نفس الفترة من 3.8 دولار إلى 4.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وفي الوقت نفسه، شهدت أسعار سلع أساسية أخرى ارتفاعاً مثل الألمنيوم بنسبة 29.5% والنحاس بنسبة 8.9%. وفشل الذهب في العمل كأداة تحوط من التضخم. فبعد أن شهد سعره ارتفاعاً بنسبة 5.9% ليصل إلى 1937.9 دولاراً للأونصة في مارس 2022، تراجعت أسعاره إلى 1836 دولاراً للأونصة في أوائل يونيو 2022، متأثرة بارتفاع سعر صرف الدولار.

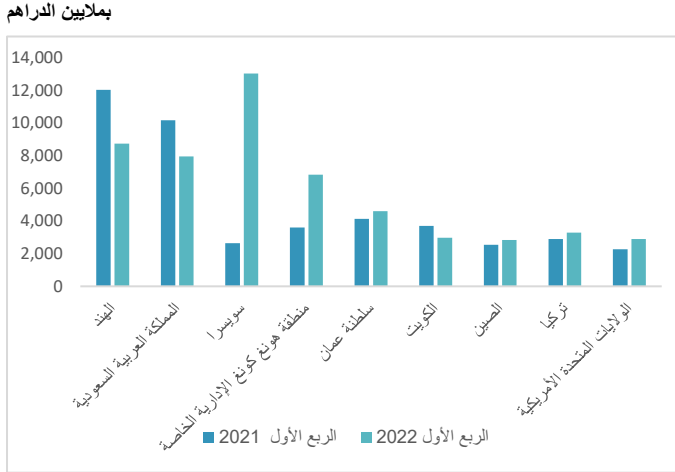
التجارة في دولة الإمارات

نتيجة قرار أوبك+ بالاستمرار في زيادة الإنتاج في جميع الدول الأعضاء بأكثر من 400 ألف برميل يوميًا في عام 2022، زاد إنتاج النفط في الإمارات بحسب التقديرات بنسبة 13% إلى أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا.

¹ يوفر مؤشر الأحوال المالية الوطني تحديثاً شاملاً للأحوال المالية في أسواق المال والديون وحقوق الملكية الأمريكية

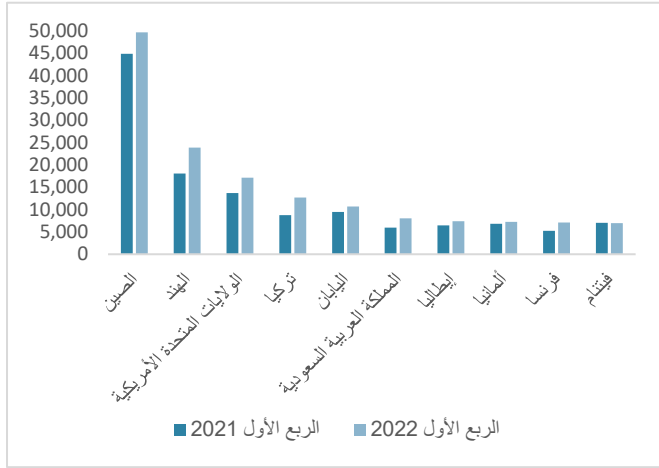
² مقياس مجلس شيكاغو لتداول الخيارات (CBOE)، المعروف باسم مؤشر «VIX» للتقلب، هو معيار يُستخدم لقياس التقلبات المستقبلية المتوقعة في مؤشر ستاندرد أند بورز

الرسم البياني 10-1: الصادرات غير البترولية الإماراتية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين



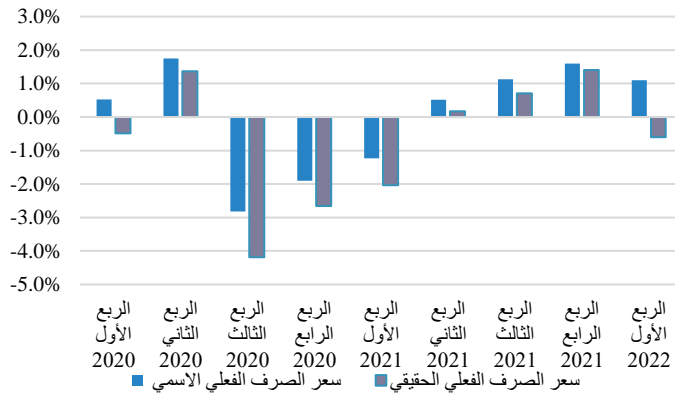
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 11-1: واردات الإمارات من الشركاء التجاريين الرئيسيين



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 12-1: ارتفاع/انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية للدرهم، على أساس ربع سنوي (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

وارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية على أساس سنوي بنسبة 17.3% لتصل إلى 88.0 مليار درهم في الربع الأول من عام 2022، بينما زادت إعادة التصدير بنسبة 20.4% لتصل إلى 130.5 مليار درهم. وبالتوازي مع ذلك، ارتفعت الواردات بنسبة 21.7% لتصل إلى 281.2 مليار درهم، استجابة لاحتياجات الأنشطة غير الهيدروكربونية المتنامية.

وتشير بيانات الصادرات غير النفطية في الربع الأول من عام 2022 إلى احتلال سويسرا المركز الأول كشريك تصدير رئيسي لدولة الإمارات، تليها الهند والمملكة العربية السعودية. ومن ناحية البضائع، تصدر الذهب قائمة السلع الأساسية الرائدة المدرجة في التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات (17%)، يليه الماس وأجهزة الاتصالات والزيوت المعدنية والمجوهرات والسيارات.

وارتفع إجمالي الواردات بنسبة 21.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022 ليصل إلى 281.2 مليار درهم استجابة للتعافي الاقتصادي. وتعد الصين هي الشريك الرئيسي، تليها الهند والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا واليابان.

وتضاعف عدد الضيوف الدوليين الذين يصلون إلى دبي أكثر من ثلاثة أضعاف خلال عام واحد، حيث ارتفع من 1.27 مليون في الربع الأول من عام 2021 إلى 3.97 مليون في الربع الأول من عام 2022. كما ارتفع متوسط الإشغال في فنادق دبي من 64% إلى 82% خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بينما زاد متوسط الإيرادات حسب الغرف المتاحة بأكثر من الضعف (من 251 إلى 534 درهماً). كما تشير البيانات الأولية لإمارة أبوظبي إلى زيادة ملحوظة في إشغال الغرف وكذلك متوسط إيرادات الغرف في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ومع ذلك، ظل متوسط إنفاق نزلاء الفنادق الأجانب ثابتاً تقريباً خلال هذه الفترة.

ونظراً لأن دولة الإمارات تعد مركزاً تجارياً ولوجستياً رئيسياً، ستستفيد صناعة النقل فيها بالتأكيد من انتهاء عمليات الإغلاق واستئناف السفر الدولي. ومن المتوقع أن يزداد السفر الدولي خلال عام 2022 بنسبة 9.5%، بينما من المتوقع أن يرتفع نشاط النقل بنسبة 14.1%.

وارتفع متوسط سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم، الذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 1.1% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام 2022، بعد ارتفاع بنسبة 1.6% في الربع السابق، اتساقاً مع ارتفاع قيمة الدولار. وفي الوقت نفسه، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدرهم، الذي يأخذ في الاعتبار فروق التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 0.6% نظراً لأن التضخم المحلي لا يزال أقل من المستويات السائدة لدى الشركاء التجاريين لدولة الإمارات.

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

1-2: النمو في دولة الإمارات

تشير تقديرات المصرف المركزي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد زاد بنسبة 8.1% في الربع الأول من 2022، على أساس سنوي، مدفوعاً بالارتفاع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي النفطي.

تزايد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مدفوعاً بالقطاعات المرتبطة بالسياحة

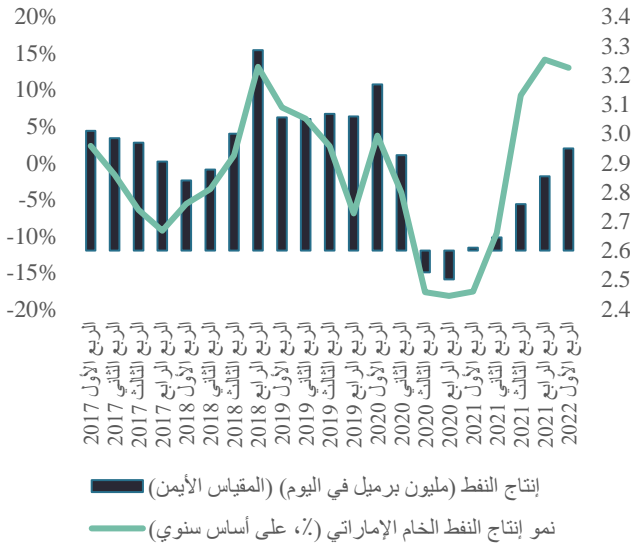
ارتفاع الاستهلاك الخاص والاستثمار في الربع الأول من عام 2022

الجدول 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%)

2023 متوقع	2022 متوقع	2021 مقدر	2020	2019	
4.2	5.4	3.8	4.8-	3.4	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
3.9	4.3	5.3	4.3-	3.8	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
5.0	8.0	0.1-	6.1-	2.6	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعامي 2019 و2020، وتقديرات وتوقعات المصرف المركزي للفترة 2022-2023

الرسم البياني 1-2: متوسط إنتاج النفط الخام الإماراتي (مليون برميل في اليوم)



المصدر: أوبك

توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي أداءً قوياً خلال الربع الأول من عام 2022، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاعه بنسبة 8.2% على أساس سنوي، وهو ما يرجع إلى الزيادة الحادة في إنتاج النفط فضلاً عن التحسن الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2022 و2023 بنسبة 5.4% و4.2%، على التوالي. بل ثمة احتمال أكبر بأن يكون النمو أقوى، مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط والتزام الحكومة بمضاعفة حجم قطاع الصناعة التحويلية بحلول عام 2031.

تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي

في الربع الأول من عام 2022، بلغ متوسط إنتاج النفط 2.95 مليون برميل يوميًا، وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني لدولة الإمارات قد زاد بنسبة 13.0% على أساس سنوي، اتساقاً مع اتفاقيات أوبك+. وأدت الصدمات التي تعرض لها العرض والطلب العالمي على النفط إلى زيادة تقلب أسعار النفط وتعزيز مستوى السعر. وتبعاً للتطورات في النشاط الاقتصادي العالمي، وتوقعات الركود والتوترات الجيوسياسية، قد يكون هناك مجالاً لزيادة المعروض من النفط لتحقيق التوازن في الأسواق وتحفيز النمو العالمي. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 8.0% و5.0% في 2022 و2023 على التوالي، تبعاً في كلا العامين لتطور الصراع في أوكرانيا وموقف التعافي بعد كوفيد-19.

تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

تشير التقديرات إلى أن القطاع غير الهيدروكربوني قد زاد بنسبة 6.1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022، مستفيداً من إزالة العديد من القيود المتعلقة بكوفيد-19 خلال الربع الأول من عام 2022، ومن تعافي نشاط السفر العالمي، حيث واصلت دولة الإمارات الاضطلاع بدور رائد عالمياً في احتواء انتشار الفيروس. واعتباراً في نهاية الربع الأول 2022، بلغت نسبة من حصلوا على التطعيم الكامل من السكان المؤهلين 97.2% بينما حصل 100% منهم على جرعة واحدة على الأقل. وبالنسبة لعامي 2022 و2023 ككل، يتوقع المصرف المركزي أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.3% و3.9%، على التوالي.

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

ارتفعت إيرادات الحكومة الاتحادية، التي تمثل حوالي 14.4% من إجمالي الإيرادات الحكومية المجمعة، في الربع الأخير من عام 2021، بسبب الانتعاش في كل من إنتاج النفط والنشاط الاقتصادي غير النفطي. ونظرًا لارتفاع أسعار النفط والغاز والزيادة المتوقعة في الإنتاج، من المقرر أن يحقق عام 2022 إيرادات أعلى.

وقد وافق مجلس الوزراء الإماراتي على موازنة عامة اتحادية قيمتها 58.9 مليار درهم لعام 2022. وتم تخصيص الحصة الأكبر من الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات لعام 2022 (41.2%) للتنمية وقطاع الاستحقاقات الاجتماعية، مع التركيز على الارتقاء بقطاعات التعليم والرعاية الصحية والشؤون الاجتماعية في الدولة إلى أعلى المستويات. وتم اعتماد إجمالي نفقات في الموازنة الاتحادية 2022-2026 بقيمة 290 مليار درهم. وتركز الموازنة على تحقيق رؤية القيادة وتوجيهاتها بشأن توفير أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للمواطنين والمقيمين في الدولة.

الاستثمار الخاص

تستفيد دولة الإمارات من وجود قطاع خاص نابض بالحياة، تدعمه إصلاحات شاملة وسوق عمل جاذب لأفضل المواهب. ويتسم القطاع المصرفي بالاستقرار ويساعد على الاستثمار الخاص.

ويشير مسح أحوال الأعمال التجارية (business condition survey) إلى أن توقعات الأعمال التجارية في الربع الأول من عام 2022 كانت متفائلة فيما يتعلق بجميع المتغيرات، وسط ارتفاع طلب السوق على السلع والخدمات وقرب وصول العمليات التجارية إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 وزيادة المشاريع وأعداد العملاء.

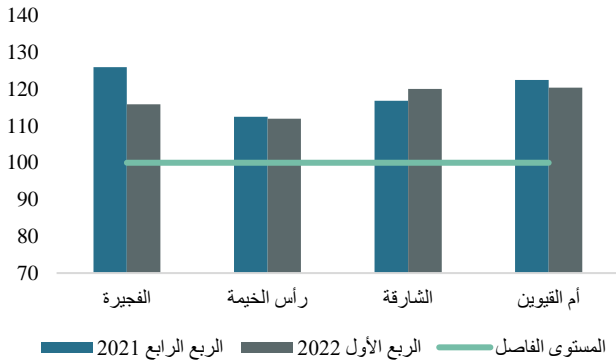
وظل متوسط مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات في الربع الأول من عام 2022 أعلى من 50.0 (علامة عدم التغيير) للربع السادس عشر على التوالي، حيث سجل 54.8 في نهاية مارس 2022. واستمر الإنتاج والطلبات الجديدة في النمو بشكل حاد وسط زيادة متواضعة في مبيعات التصدير. واستنادًا إلى مسح مؤشر مديري المشتريات في مارس 2022، كانت المبيعات المحلية هي المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وظل معدل نمو الأعمال الجديدة في الشركات غير النفطية في دولة الإمارات قريبًا من أعلى مستوى له بعد الجائحة في نوفمبر 2021.

الاستهلاك الخاص

انتعش الاستهلاك المحلي خلال الربع الأول من عام 2022، مدعومًا بزيادة التوظيف والأجور. واستنادًا إلى نظام حماية الأجور، ارتفع عدد الموظفين والأجور بنسبة 8.1% و4.9% على أساس سنوي على التوالي في نهاية مارس 2022، ووصل إلى أعلى مستوى له منذ بداية سلسلة البيانات في عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 2.5% على أساس سنوي، مما سيدعم الاستهلاك المحلي بشكل أكبر.

الرسم البياني 2-2: مؤشر ثقة الأعمال في الإمارات الشمالية

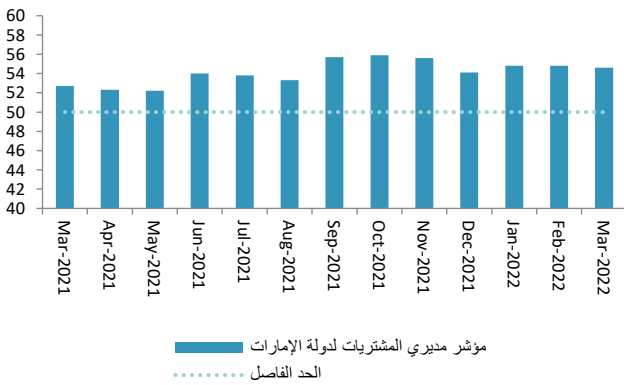
(أقل من 100 = توقعات الأعمال سلبية، يساوي 100 = توقعات الأعمال مستقرة، أكثر من 100 = توقعات الأعمال إيجابية)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

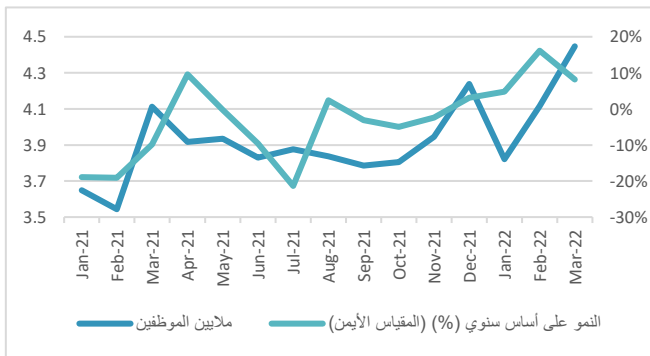
الرسم البياني 2-3: مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات

(مؤشر يتراوح من 0 إلى 100 (أكبر من 50 = تحسن منذ الشهر السابق))



المصدر: مؤسسة IHS Markit

الرسم البياني 2-4: عدد موظفي القطاع الخاص على أساس سنوي، نسبة التغير بناءً على نظام حماية الأجور



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

زيادات كبيرة في الاتصالات والنقل

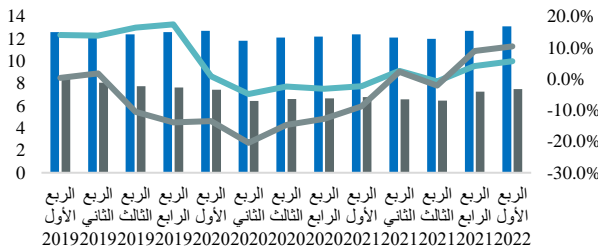
تحسن مبيعات العقارات خلال الربع الأول
من عام 2022ارتفاع الإنفاق السياحي ومعدلات إشغال
الفنادق بشكل كبير في الربع الأول من
عام 2022

الجدول 2-2: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لعام 2021 حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	%
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية	19.6%
الصناعة التحويلية	12.7%
الأنشطة المالية والتأمينية	11.4%
التشييد والبناء	10.6%
الأنشطة العقارية	8.2%
الإدارة العامة والنفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	7.4%
النقل والتخزين	6.1%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5.7%
الكهرباء والغاز والمياه؛ أنشطة إدارة النفايات	4.2%
المعلومات والاتصالات	4.0%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	2.9%
صحة الإنسان وأنشطة العمل الاجتماعي	2.3%
التعليم	1.8%
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1.3%
أنشطة الأسر كآرباب عمل	0.9%
الفنون والترفيه والأنشطة الخدمية الأخرى	0.8%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 2-5: عدد مشتركي «اتصالات» و«دو»، النمو على أساس سنوي



المصدر: اتصالات ودو

التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ينقسم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 17 قطاعاً، وتظل تجارة الجملة والتجزئة أهم قطاع غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم بنسبة 19.6% في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2021، تليه الصناعة التحويلية بنسبة 12.7%، بينما تحتل أنشطة البناء والتشييد المرتبة الثالثة بنسبة 10.6%.

تجارة الجملة والتجزئة

لا يزال قطاع تجارة الجملة والتجزئة يُظهر علامات تعافٍ قوية، متجاوزاً مستويات عام 2019، حيث سجل نمواً بنسبة 4.5% في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في عام 2021 وتتسم نظراته المستقبلية لعام 2022 بأنها إيجابية. وشهد القطاع إقبالاً متزايداً على التجارب الرقمية، لا سيما في مجال البيع بالتجزئة متعدد القنوات عالي الجودة (omnichannel retailing).

الصناعة التحويلية

ويمثل قطاع الصناعة التحويلية 12.7% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لعام 2021، مما يجعله ثاني أكبر قطاع غير نفطي. ووفقاً لوزارة الاقتصاد، يتحول التصنيع في دولة الإمارات إلى الممارسات المستدامة، مما يفضي إلى نظام إنتاج «مغلق الحلقة» (closed-loop) بحلول عام 2050. وفي حين أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 بلغت 151.0 مليار درهم، وضعت حكومة دولة الإمارات هدفاً لمضاعفتها إلى 300 مليار درهم بحلول عام 2031³. ويتيح هذا القطاع العديد من الفرص مثل الروبوتات الصناعية الرقمية والطباعة ثلاثية الأبعاد والمستودعات المؤتمتة بالكامل وإعادة التدوير الذكية. ويُعدُّ التصنيع المحلي لتقصير سلاسل التوريد والقيمة وإضفاء الطابع الإقليمي عليها أيضاً تطوراً مهماً.

الاتصالات

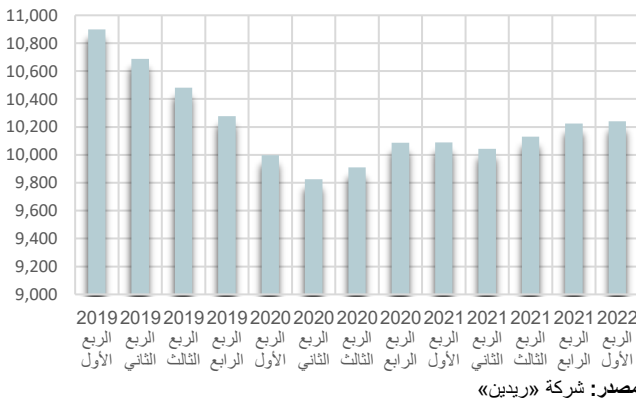
وواصل عدد مشتركي الهاتف المحمول في كلا المشغلين «دو» و«اتصالات» في الزيادة بقوة في الربع الأول من عام 2022، حيث ارتفع بنسبة 10.4% و5.6% على أساس سنوي، على التوالي. وتُعزى الزيادة إلى تحسن الأنشطة التجارية، ومعرض إكسبو 2020، وزيادة الزوار والسياح إلى الإمارات. وكل هذا يعكس النمو الاقتصادي القوي وارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي خلال الربع الأول من عام 2022.

³ بناء على الاستراتيجية الصناعية «مشروع 300 مليار» (Operation 300 Bn) التي أعلنها رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2021/3/21

العقارات

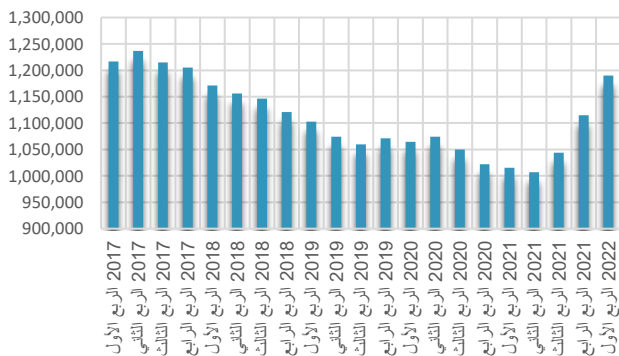
الرسم البياني 2-6: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي

درهم لكل متر مربع

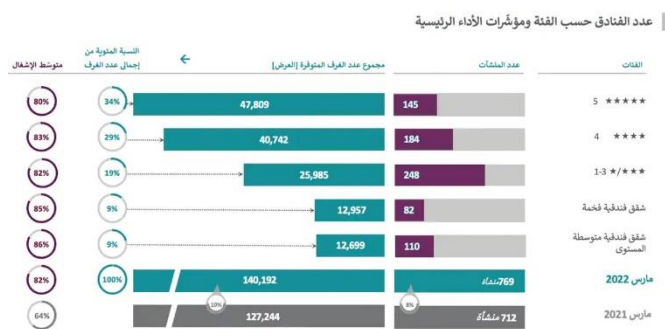


الرسم البياني 2-7: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي

درهم



الرسم البياني 2-8: العرض والطلب على السكن



تعد الأنشطة العقارية هي رابع أهم قطاع غير هيدروكربوني، حيث تسهم بنسبة 8.2% في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وخلال الربع الأول من عام 2022، شهد سوق العقارات في دولة الإمارات زيادة كبيرة في مستويات النشاط والأداء. واستشرافاً للمستقبل، قد يؤثر تزايد أسعار الفائدة سلباً في الطلب على العقارات. وفي السنة التي سبقت مارس 2022، ارتفع متوسط أسعار العقارات السكنية في أبوظبي بنسبة 1.5%. ووفقاً لبيانات شركة «ريدين» (REIDIN)، لا يزال العرض الجديد في أبوظبي محدوداً، حيث تمثل منطقة شاطئ الراحة وجزيرتا المارية والريم 71.1% من عمليات التسليم المقررة.

وخلال الفترة نفسها، زاد متوسط الأسعار في دبي بنسبة 11.3%. ووفقاً لبيانات دائرة الأراضي والأماك في دبي، فقد ارتفع الحجم الإجمالي للمبيعات في سوق العقارات السكنية في دبي في مارس 2022 بنسبة 83.4% عن العام السابق. وارتفعت مبيعات العقارات التي لم يبدأ بناؤها بعد (المبيعات على الخارطة) بنسبة 94.6% خلال هذه الفترة، بينما ارتفعت المبيعات في السوق الثانوية بنسبة 76.1%.

المرافق

يستمر الطلب على الكهرباء والمياه في الارتفاع بشكل رئيسي نتيجة للتوسع الاقتصادي، فضلاً عن المبادرات والاستثمارات الرامية لجعل القطاع أكثر مراعاة للمناخ. ويشهد القطاع تحولاً كبيراً في أبوظبي مع تحول مزيج الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية. ففي مارس 2022، بدأ تشغيل ثاني المفاعلات من أصل أربعة في محطة «بركة» للطاقة النووية، حيث من المقرر أن تلبى الطاقة النووية 25% من احتياجات الكهرباء في دولة الإمارات بمجرد تشغيل جميع المفاعلات الأربعة.

السياحة والضيافة

تعافت صناعة السياحة والضيافة في دولة الإمارات بقوة من أزمة فيروس كورونا، حيث بلغ متوسط الإشغال في الربع الأول من عام 2022 في دبي 82% مقابل 64% خلال نفس الفترة من عام 2021. ويعود هذا التعافي إلى ارتفاع تدابير السلامة، وحملة التطعيم المكثفة والمبادرات المخطط لها جيداً لإعادة القطاع بأمان إلى مستويات ما قبل الأزمة. كما أعلنت دولة الإمارات عن بعض التغييرات في سياسة التأشيرات بهدف تعزيز السياحة، حيث تسمح التأشيرة القياسية للزوار والسياح بالبقاء لمدة تصل إلى 60 يوماً في دولة الإمارات، اعتباراً من سبتمبر 2022.

النقل

استقبل مطار أبوظبي الدولي 2.6 مليون مسافر في الربع الأول من عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 218.0% على أساس سنوي، كما ارتفع عدد رحلات الطيران بنسبة 38.8% على أساس سنوي. واستمر مطار دبي الدولي (DXB) في كونه أكثر المطارات ازدحاماً في العالم من حيث عدد المسافرين الدوليين، حيث استقبل 13.6 مليون مسافر في الربع الأول من عام 2022. ويعد الانتعاش في كلا المطارين مؤشراً على انتعاش السياحة والنشاط الاقتصادي في دولة الإمارات.

توقعات بوصول التضخم في مؤشر أسعار المستهلك لعام 2022 إلى 5.6%

بلغ متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك 3.4% في الربع الأول من عام 2022

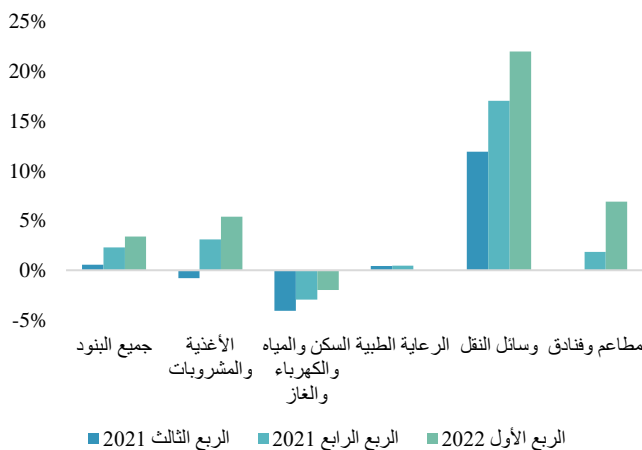
التضخم مدفوعًا بأسعار الطاقة والتضخم المستورد وارتفاع الأجور

الجدول 3-2: تضخم مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات في 2021 والربع الأول 2022

الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	الأوزان الترجيحية	
3.4%	2.3%	0.6%	100%	جميع البنود
5.4%	3.1%	0.8%	12.0%	الأغذية والمشروبات
4.1%	0.8%	0.2%	0.2%	التبغ
2.7%	0.4%	5.7%	5.2%	المنسوجات والملابس والأحذية
2.0%	2.9%	4.1%	35.1%	السكن والمياه والكهرباء والغاز
2.1%	1.8%	1.5%	5.1%	الأثاث والسلع المنزلية
0.0%	0.5%	0.4%	2.2%	الرعاية الطبية
22.0%	17.0%	11.9%	12.7%	النقل
2.3%	0.1%	0.1%	5.9%	الاتصالات
0.5%	8.5%	18.1%	3.1%	الترفيه والثقافة
0.9%	0.1%	1.2%	7.6%	التعليم
6.9%	1.9%	0.0%	4.6%	المطاعم والفنادق
1.7%	غير متاح	غير متاح	1.3%	التأمين والخدمات المالية
1.0%	1.0%	2.0%	4.9%	سلع وخدمات متنوعة

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
ملحوظة: الربع الثالث & الربع الرابع 2021 = 2021 لسنة الأساس.
الربع الأول 2022 = 2021 لسنة الأساس.

الرسم البياني 2-9: التضخم الكلي ومعدل التضخم في فئات رئيسية (على أساس سنوي، %) في دولة الإمارات



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي

محركات التضخم

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.4 خلال الربع الأول من عام 2022 مقابل 0.6% و2.3% في الربعين الثالث والرابع من عام 2021 على التوالي، اتساقًا مع الاتجاهات العامة العالمية. فمن ناحية الارتفاع، شهد متوسط أسعار خدمات النقل، التي تمثل 12.7% من سلة المستهلك، زيادة بنسبة 22.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول، نتيجة زيادة أسعار الوقود والزيوت والسيارات.

كما سجل الترفيه والثقافة تضخمًا موجبًا بنسبة 0.5% بسبب ارتفاع أسعار بعض البنود مثل برامج العطلات. كما ارتفع معدل التضخم في خدمات التعليم، والخدمات الصحية والاتصالات بنسبة 0.9% و2.3% على التوالي، مدفوعًا بزيادة المعدات المستوردة التي تأثرت باختناقات العرض وتكلفة الشحن بالإضافة إلى زيادة الرسوم والاشتراكات.

وتم احتواء التضخم الموجب في عام 2021 بفضل انخفاض أسعار العناصر ذات الوزن الترجيحي الأكبر. فقد انخفضت أسعار المساكن والمرافق بشكل رئيسي بسبب الانخفاض المستمر في الإيجارات. وبدأ هذا الانخفاض في التراجع في الربع الأول من عام 2022، حيث نرى زيادة في الإيجارات في كل من أبو ظبي ودبي. وبالنظر إلى أن الإسكان يمثل حوالي 35.1% من سلة مؤشر أسعار المستهلك، نتوقع أن يكون التضخم الكلي في دولة الإمارات موجبًا في عام 2022.

وبصفة عامة، تراجعت أسعار السلع النسيجية في عام 2021 بسبب انخفاض أسعار الأقمشة والملابس الجاهزة. وبدأ هذا الاتجاه في التراجع في الربع الأول من عام 2022 نظرًا لاستمرار التضخم العالمي وكذلك الاضطراب في سلاسل القيمة العالمية.

وتعدُّ الأغذية والمشروبات غير الكحولية من أهم مجموعات مؤشر أسعار المستهلك، حيث تمثل 12.0% من السلة. ونظرًا لاعتماد دولة الإمارات على استيراد السلع الأساسية، فإن مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية تتأثر بشكل مباشر بتغير الأسعار العالمية.

وفي الربع الأول من عام 2022، كان ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة ذا صلة بشكل خاص، حيث وصلت الأسعار الدولية إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات عديدة. ويرجع ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى الطلب العالمي، وزيادة أسعار الأسمدة، وانخفاض إنتاج المحاصيل في عدد من أكبر البلدان المنتجة للقمح، وارتفاع تكاليف الشحن. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المخاوف المتزايدة من توقف الإمدادات بسبب الصراع الأوكراني في تضخم أسعار المواد الغذائية، حيث تمثل الصادرات من روسيا وأوكرانيا حوالي 30% من تجارة القمح العالمية.

توقعات التضخم

وفقاً لتقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 2022، تعكس توقعات التضخم ارتفاعاً في معدلات التضخم لعام 2022 إلى مستويات غير مسبوق منذ عقود في الاقتصادات المتقدمة. وعلى الرغم من استمرار التوقعات باتباع سياسة نقدية أكثر تشدداً، يحذر صندوق النقد الدولي من أن أسعار النفط والمواد الغذائية قد تواصل الارتفاع، مع احتمال أن تؤدي آثار الجولة الثانية إلى الضغط على التضخم في اتجاه الصعود.

وفي دولة الإمارات، يتوقع المصرف المركزي أن يبلغ معدل التضخم الكلي 5.6% في عام 2022. وسيكون لتمرير الارتفاع في أسعار النفط إلى الوقود تأثير كبير على تكلفة النقل وبالتالي على التضخم الكلي. وينطبق هذا أيضاً على العناصر المتعلقة بالأغذية التي تشهد زيادات عالمياً، مما سيكون له حتماً عواقب على دولة الإمارات.

ومع ذلك، فإن آلية التسعير التي تنفذها وزارة الاقتصاد والتي تهدف إلى احتواء التقلبات الحادة في السلع الأساسية ذات الصلة بالأغذية، تساهم بشكل كبير في تخفيف التأثير على التضخم. ففي إطار هذه الآلية، فإن مجموعة من السلع⁴ ستقتضي موافقة مسبقة من الوزارة إذا رغب المورد في رفع أسعارها بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد.

وسوف تنجم الضغوط على التضخم في اتجاه الصعود عن ارتفاع الأجور والإيجارات. ونتيجة لذلك، سيزداد الطلب المحلي وقد يؤدي إلى مزيد من الضغط على الأسعار، خاصة على البنود غير القابلة للتداول مثل الإيجارات.

ومن المتوقع أن يتراجع تأثير التضخم المستورد بفعل ارتباط الدرهم بالدولار. ونظراً لارتفاع قيمة الدولار بنحو 10% مقابل سلة من العملات الدولية في الربع الأول من عام 2022، فقد ارتفع سعر الدرهم أيضاً، وبالتالي ستصبح واردات الإمارات أرخص، الأمر الذي يحد من تأثير التضخم العالمي على التضخم في دولة الإمارات.

الرسم البياني 2-10: أسعار الوقود الشهرية في دولة الإمارات

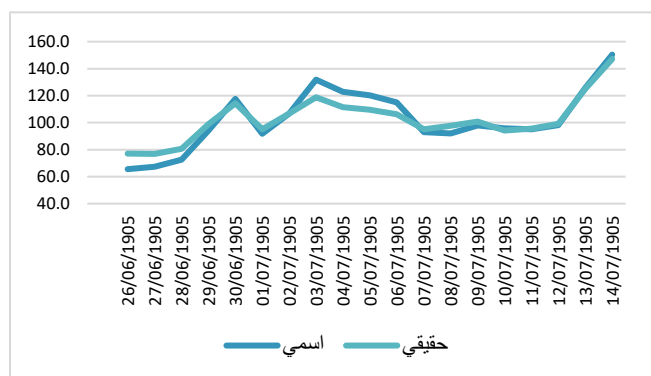
الأسعار بالدرهم لكل لتر
(شامل ضريبة القيمة المضافة)



الأسعار بالدرهم لكل لتر (شامل ضريبة القيمة المضافة)	يونيو 2022	مايو 2022	أبريل 2022	مارس 2022	فبراير 2022
4.14	4.15	4.03	3.96		
4.08	3.66	3.55	3.48		
4.02	3.74	3.62	3.55		
3.19	3.23	3.12	3.05		
2.88	2.94	2.82	2.75		

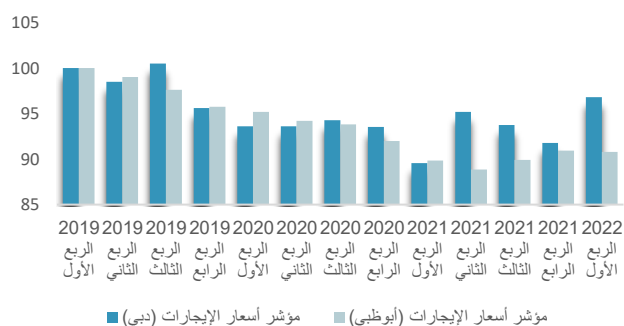
المصدر: توزيع أدنوك

الرسم البياني 2-11: مؤشر «الفاو» لأسعار الغذاء



المصدر: الفاو

الرسم البياني 2-12: متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات في أبو ظبي ودبي (الربع الأول = 2019 = 100)



المصدر: دائرة الأراضي والأموال في دبي & شركة «ريدين» (REIDIN)

⁴ بما في ذلك الحليب الطازج والجاف والدجاج والبيض الطازج والخبز والدقيق والسكر والملح والأرز والبقوليات وزيت الطهي والمياه المعدنية وغيرها من البنود

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

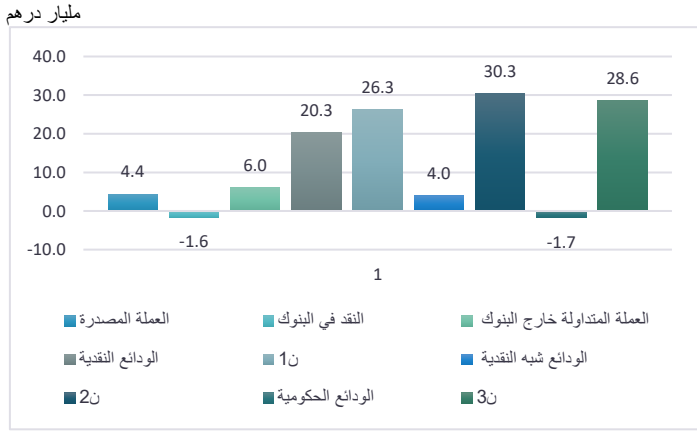
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

زيادة جميع المجاميع النقدية في الربع الأول من عام 2022

ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الربع الأول من عام 2022

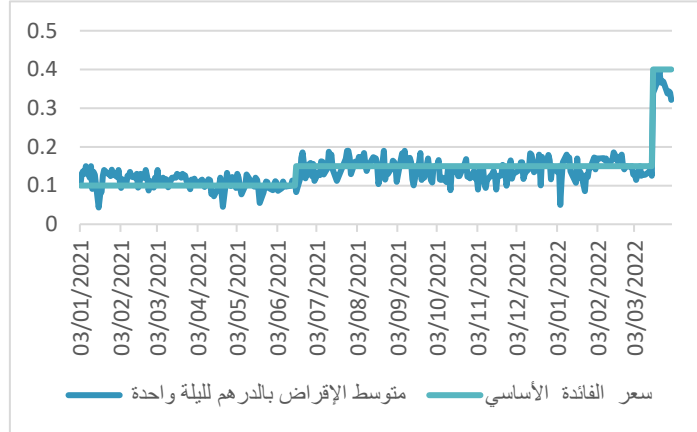
تشديد الأوضاع النقدية وسط توقعات بمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة

الرسم البياني 1-3: التغير على أساس ربع السنوي في مكونات المجاميع النقدية في الربع الأول 2022



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الرسم البياني 2-3: متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) وأسعار الفائدة الأساسية (%)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

المجاميع النقدية

ارتفع المجموع النقدي ن1 بنسبة 3.7% على أساس ربع سنوي ليبلغ 728.2 مليار درهم، مدفوعاً بزيادة الودائع النقدية بنسبة 3.3% والعملات المتداولة بنسبة 6.4%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع المجموع النقدي ن2 بنسبة 1.9% على أساس ربع سنوي ليصل إلى 1593.4 مليار درهم، نتيجة لارتفاع الودائع شبه النقدية (55.0% من ن2) بنسبة 0.5% على أساس ربع سنوي. ونتيجة لذلك، زاد المجموع النقدي ن3 على أساس ربع سنوي بنسبة 1.5% ليصل إلى 1885.3 مليار درهم في نهاية الربع الأول من عام 2022، على الرغم من انخفاض الودائع الحكومية في البنوك التجارية والمصرف المركزي (16.8% من ن3) بنسبة 0.6%.

أسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات حتى الربع الأول من عام 2022، حيث أنهى متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) الربع عند مستوى أعلى بمقدار 17 نقطة أساس مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2021. وجاءت الزيادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع سعر الفائدة الأساسي للمصرف المركزي، الذي تم رفعه بمقدار 25 نقطة أساس إلى 40 نقطة أساس في 17 مارس، تماثياً مع قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بزيادة معدل الفائدة على أرصدة الاحتياطي (IORB). وجاءت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة أقل من سعر الصرف الأساسي بنحو 1 نقطة أساس في المتوسط، في حين بلغت أحجام [القروض] مستويات منخفضة مما يعكس مركز السيولة الفائضة الكبير في النظام المصرفي خلال الربع.

وإلى جانب الزيادة في أسعار الفائدة لليلة واحدة، أصبحت الأوضاع النقدية أكثر تشدداً وسط توقعات بزيادة أسعار الفائدة في المستقبل. وقد كان هذا واضحاً في الانحدار الملحوظ لمنحنى سعر الفائدة خلال الربع، مع اتساع الفارق بين سعر الفائدة لليلة واحدة وسعر إيبيور (سعر الفائدة المعروض بين بنوك دولة الإمارات) لسنة واحدة إلى 177 نقطة أساس بنهاية الربع (مقابل 61 نقطة أساس في نهاية عام 2021). وكانت هذه الاتجاهات واضحة أيضاً في منحنى المبادلات بينما ارتفعت عائدات الأدونات النقدية بشكل مطرد خلال الربع الأول من عام 2022، حيث شهد المزداد الأخير للربع عائداً مرجحاً قدره 50 نقطة أساس في المتوسط على الأدونات النقدية لمدة 28 يوماً (مقابل 20 نقطة أساس في نهاية عام 2021). وكانت هذه التحركات متوافقة بشكل عام مع تلك الخاصة بأسعار فائدة أسواق المال وسندات الخزنة في الولايات المتحدة.

زيادة نمو الائتمان بنسبة 4.4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022

تحسن توجهات الائتمان مع زيادة طلب الشركات والأسر على القروض

ارتفاع الودائع المصرفية بنسبة 6.6% على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة ودايع القطاع الخاص

الجدول 3-1: الأصول والائتمان في بنوك الإمارات

مليارات درهم

البنود	سبتمبر 2021	ديسمبر 2021	مارس 2022
إجمالي الأصول*	3247	3322	3336
(التغير على أساس سنوي)	-0.2%	4.2%	5.1%
الائتمان الإجمالي	1777	1794	1832
(التغير على أساس سنوي)	-1.6%	0.8%	4.4%
الائتمان المحلي	1602	1619	1639
(التغير على أساس سنوي)	-0.6%	1.4%	3.1%
الحكومة	245	236	227
(التغير على أساس سنوي)	-4.0%	4.1%	10.2%
الشركات التابعة للحكومة	223	245	264
(التغير على أساس سنوي)	2.3%	9.6%	22.6%
القطاع الخاص	1119	1121	1133
(التغير على أساس سنوي)	-0.2%	0.7%	2.5%
المؤسسات المالية غير المصرفية	15	17	16
(التغير على أساس سنوي)	-12.0%	20.0%	4.3%
الائتمان الأجنبي	174	175	193
(التغير على أساس سنوي)	-9.6%	0.6%	16.9%

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ملحوظة: البيانات اعتباراً في نهاية الفترة.

الجدول 3-2: إجمالي الودائع في بنوك الإمارات

مليارات درهم

البنود	سبتمبر 2021	ديسمبر 2021	مارس 2022
ودائع البنوك	1942	1997	2006
(التغير على أساس سنوي)	1.8%	5.0%	6.6%
ودائع المقيمين	1699	1766	1791
(التغير على أساس سنوي)	-1.0%	5.0%	6.8%
القطاع الحكومي	297	288	291
(التغير على أساس سنوي)	-11.0%	0.4%	5.1%
الشركات التابعة للحكومة	220	248	239
(التغير على أساس سنوي)	-10.3%	3.2%	2.8%
القطاع الخاص	1146	1191	1220
(التغير على أساس سنوي)	4.7%	8.3%	9.2%
المؤسسات المالية غير المصرفية	36	38	41
(التغير على أساس سنوي)	-15.2%	4.8%	9.4%
ودائع غير المقيمين	243	231	215
(التغير على أساس سنوي)	27.1%	14.4%	5.6%

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ملحوظة: البيانات اعتباراً في نهاية الفترة.

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي الإماراتي بنسبة 5.1% على أساس سنوي إلى 3336 مليار درهم في الربع الأول من عام 2022، وارتفع عدد موظفي البنوك بمقدار 845 مقارنة بالربع الأول 2021 إلى 33882 في نهاية مارس 2022 وسط تحسن النشاط الاقتصادي. وظل عدد البنوك التجارية المرخصة 59 في الربع الأول من عام 2022، تضم 22 مصرفاً وطنياً و37 مصرفاً أجنبياً. ومع ذلك، انخفض عدد فروع البنوك في دولة الإمارات بمقدار 22 منذ الربع الأول من عام 2021 إلى 585 فرعاً في الربع الأول من عام 2022، مما يعكس الاتجاه العام المستمر نحو الرقمنة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

بشكل عام، انتعش الإقراض المصرفي بنسبة 4.4% على أساس سنوي، مما يعكس تحسن توجهات الائتمان. وزاد الائتمان المحلي⁵ (89.5% من إجمالي القروض) بنسبة 3.1% على أساس سنوي. وفي نهاية الربع الأول من عام 2022، ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 6.6% على أساس سنوي، بينما زادت ودايع المقيمين (89.3% من إجمالي الودائع) بنسبة 6.8% على أساس سنوي. ويُعزى النمو القوي في الودائع بشكل رئيسي إلى ودايع شركات القطاع الخاص وودائع التجزئة.

وجاء الانتعاش العام في نمو الائتمان المصرفي مدفوعاً بالزيادات في الإقراض للشركات التابعة للحكومة وقطاعي الشركات الخاصة والتجزئة، حيث زاد الائتمان الممنوح للشركات الخاصة من معدل نمو سالب في عام 2021، في حين استمر نمو ائتمان التجزئة القوي تماثياً مع الاتجاه في العام السابق. وكان نمو الائتمان الممنوح لقطاع التجزئة واضحاً في جميع القطاعات الفرعية الرئيسية للتجزئة.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

سلط استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان للربع الأول من عام 2022 الضوء على زيادة رغبة البنوك في منح الائتمان (مما يعكس العرض الائتماني) وزيادة الطلب على القروض من الشركات التجارية والأسر. وسجل الطلب على القروض الشخصية أعلى زيادة ربع سنوية منذ عام 2014 بسبب تحسن الظروف الاقتصادية، في حين كان تزايد الطلب على قروض الأعمال التجارية هو الأبرز بين الشركات الكبيرة.

⁵ شهد الائتمان الأجنبي (الذي بلغ 10.5% فقط من إجمالي القروض) نمواً بنسبة 16.9% على أساس سنوي نتيجة زيادة القروض الممنوحة للشركات غير المقيمة.

ظلت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في أبوظبي من بين أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ارتفاع أسعار الأسهم بنسبة 10.3% في دبي و17.2% في أبوظبي على أساس ربع سنوي

البنوك الإماراتية حافظت على مستوى كافٍ من رأس مال السيولة

مؤشرات السلامة المالية لدولة الإمارات

المؤشر	سبتمبر 2021	ديسمبر 2021	مارس 2022
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	77.9%	77.3%	79.4%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	18.4%	19.6%	19.0%
نسب كفاية رأس المال	17.7%	17.2%	17.1%
نسبة الشق الأول من رأس المال	16.5%	16.1%	16.0%
نسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول	14.7%	14.2%	14.2%

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ملحوظة: البيانات اعتباراً في نهاية الفترة.

ظل النظام المصرفي الإماراتي يتمتع برأس مال جيد، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية 17.1%، ونسبة الشق الأول من رأس المال 16.0%، ونسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول 14.2%. وبلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة،⁶ التي تعكس السيولة في النظام المصرفي، 19.0% في نهاية الربع الأول من عام 2022، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية البالغ 10%. وساهم النمو القوي في الودائع مقارنة بالإقراض في هذه الأوضاع المواتية من السيولة والتمويل.

وبلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة⁷ 79.4% في نهاية الربع الأول من عام 2022، وهي أقل بكثير من المتطلبات التنظيمية البالغة 100%، مما يشير إلى أن القروض والسلف مغطاة بموارد تمويل مستقرة بدرجة مرضية. وبشكل عام، عكست هذه المؤشرات المصرفية السيولة الكافية والتمويل المستقر وموارد رأس المال المتاحة لدعم التعافي الاقتصادي لدولة الإمارات.

أسواق الأسهم

ارتفع مؤشر أسعار أسهم سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) بنسبة 17.2%، على أساس ربع سنوي، في الربع الأول من عام 2022، وزادت القيمة السوقية لتصل إلى 1.9 تريليون درهم. كما زاد مؤشر أسعار أسهم سوق دبي المالي بنسبة 10.3%، على أساس ربع سنوي، وزادت القيمة السوقية لتصل إلى 436.2 مليار درهم خلال الفترة نفسها. وتُعزى الزيادة في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي إلى إدراج شركات جديدة وزيادة أسعار الأسهم وأحجام التداول والقيم السوقية.

مبادلات مخاطر الائتمان

وبالنسبة لحكومة أبوظبي، زادت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان بمقدار 7.5 نقطة أساس إلى 50.4 نقطة أساس. وتتمتع أبوظبي بمركز مالي قوي، ويفضل صناديق الثروة السيادية الكبيرة لديها، فإنها تتمتع بوحدة من أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بينما ارتفعت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في دبي بشكل معتدل بواقع 6.8 نقطة أساس لتصل إلى 98.9 نقطة أساس. ومع ذلك، كانت هذه التغييرات منخفضة نسبياً مقارنة بأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى.

الجدول 3-4: دولة الإمارات - أسواق الأوراق المالية

الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021			
17.2%	10.3%	نسبة التغير ربع السنوي	* مؤشر أسعار الأسهم	أبوظبي
1869	1626	مليار درهم	* القيمة السوقية	
14.9%	17.8%	نسبة التغير ربع السنوي	** قيمة التداول	
101	118	مليار درهم	نسبة التغير ربع السنوي	
14.6%	37.5%	نسبة التغير ربع السنوي	* مؤشر أسعار الأسهم	دبي
10.3%	12.3%	نسبة التغير ربع السنوي	* القيمة السوقية	
436	410	مليار درهم	نسبة التغير ربع السنوي	
6.4%	4.7%	نسبة التغير ربع السنوي	** قيمة التداول	
22.8	32.2	مليار درهم	نسبة التغير ربع السنوي	
29.3%	227.5%	نسبة التغير ربع السنوي		

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملحوظة: * يشير إلى نهاية الفترة
** يشير إلى القيمة خلال الربع بأكمله

الجدول 3-5: الإمارات العربية المتحدة - مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (نقطة أساس)

2022	2021		
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثاني	الربع الثالث
50.4	42.9	41.9	42.9
98.9	92.1	90.4	93.5

المصدر: بلومبرغ
ملحوظة: متوسط الربع

⁶ تتضمن نسبة الأصول السائلة المؤهلة الاحتياطيات الإلزامية التي يفرضها المصرف المركزي، وشهادات الإيداع، والأذونات النقدية التي تحتفظ بها البنوك لدى المصرف المركزي بالإضافة إلى السندات الحكومية المرجحة بمخاطر صفرية وديون القطاع العام والنقد في البنوك.
⁷ تمت زيادة الحد الأقصى من المتطلبات الاحترازية مؤقتاً إلى 110% خلال فترة خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

4-3 تطورات التأمين

زيادة نسبتها 2.6% على أساس سنوي في إجمالي الأصول ونسبتها 5.4% على أساس سنوي في الأصول المستثمرة في الربع الأول من عام 2022

2.1% زيادة على أساس سنوي في إجمالي المخصصات الفنية في الربع الأول من عام 2022

زيادة نسبتها 4.6% على أساس سنوي في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، ونسبتها 3.1% في إجمالي المطالبات المدفوعة في الربع الأول من عام 2022

نشاط قطاع التأمين

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الأول من عام 2022 كما يتضح من الزيادة في عدد وثائق التأمين وإجمالي أقساط التأمين المكتتبه وزيادة عدد الكيانات ذات الصلة بالتأمين المرخصة⁸، بينما ظل عدد شركات التأمين، على أساس سنوي، عند 62 في الربع الأول من عام 2022.⁹

عدد وثائق التأمين

ارتفع إجمالي عدد وثائق التأمين، على أساس سنوي، بنسبة 10.4% في الربع الأول من عام 2022 إلى 2.3 مليون وثيقة مقابل 2.1 مليون وثيقة في الربع الأول من عام 2021. وتُعزى هذه الزيادة في الغالب إلى وثائق تأمين الممتلكات والمسؤوليات.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبه

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، على أساس سنوي، بنسبة 4.6% في الربع الأول من عام 2022 إلى 15.8 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 12.2%. وزاد التأمين الصحي، على أساس سنوي، بنسبة 2.5% في الربع الأول من عام 2022.

المطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 3.1% على أساس سنوي إلى 6.6 مليار درهم إماراتي في الربع الأول من عام 2022. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في المطالبات المدفوعة لقطاع الهندسة والتشييد فضلاً عن الحرائق.

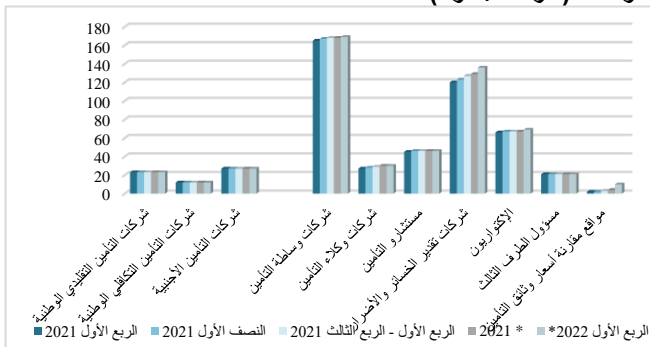
المخصصات الفنية

ارتفع إجمالي المخصصات الفنية بنسبة 2.1%، على أساس سنوي، إلى 73.4 مليار درهم في الربع الأول من عام 2022 مقابل 71.9 مليار درهم في الربع الأول من عام 2021، وهو ما يرجع إلى الزيادة في جميع أنواع المخصصات الفنية.¹⁰

الأصول المستثمرة

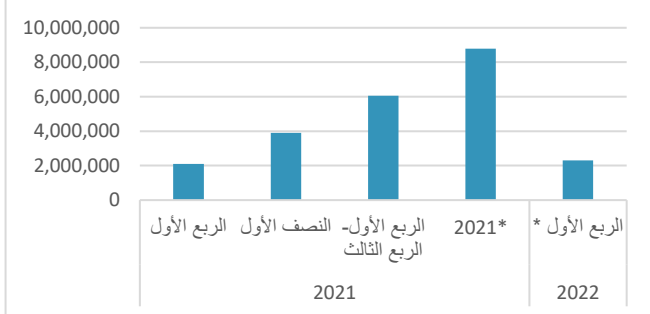
ارتفع إجمالي الأصول المستثمرة في قطاع التأمين بنسبة 5.4%، على أساس سنوي، إلى 77.8 مليار درهم (61.1% من إجمالي الأصول) في نهاية الربع الأول من عام 2022 مقابل 73.8 مليار درهم (59.4% من إجمالي الأصول) في الربع الأول من عام 2021.

الرسم البياني 3-3: عدد شركات التأمين والكيانات ذات الصلة بالتأمين المرخصة (شركات / أفراد)



* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الرسم البياني 4-3 عدد وثائق التأمين



* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الجدول 3-6 المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين

الوصف	2021				2022
	الربع الأول	الربع الأول - النصف الأول	الربع الثالث	الربع الأول * 2021	الربع الأول * 2022
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	15.1	25.6	34.9	44.3	15.8
• الممتلكات والمسؤوليات	4.9	8.8	12.1	15.6	5.5
• التأمين الصحي	7.9	12.3	16.1	19.9	8.1
• التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	2.3	4.5	6.7	8.8	2.2
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	6.4	13.3	19.7	26.6	6.6
• الممتلكات والمسؤوليات	1.4	3.1	4.7	6.5	1.8
• التأمين الصحي	3.8	7.8	11.7	15.6	4.0
• التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	1.2	2.4	3.3	4.5	0.8
3- المخصصات الفنية	71.9	73.1	71.5	71.6	73.4
4- إجمالي الأصول المستثمرة	73.8	76.8	77.2	79.1	77.8
5- إجمالي الأصول*	124.2	125.4	122.3	123.4	127.4
6- إجمالي حقوق الملكية*	27.8	27.7	28.1	28.2	28.1

* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

⁸ الكيانات المرتبطة بالتأمين: الأشخاص والشركات المرخص لهم/لها من قبل المصرف المركزي بممارسة بعض الأنشطة المتعلقة بالتأمين.

⁹ <https://ia.gov.ae/en/open-data/registered-insurance-companies-and-related-professions>

¹⁰ المخصصات الفنية التي يلزم على شركات التأمين الاحتفاظ بها لمواجهة التزاماتها المالية وفقاً لأحكام القانون والأنظمة المالية لشركات التأمين والتأمين التكافلي، <https://ia.gov.ae/en/RulesRegulations/financialregulationsDocs/Financial%20Regulations%20for%20Insurance%20Companies.pdf>

المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب. 854

أبو ظبي

الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة دولة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي دولة الإمارات العربية المتحدة
	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين دولة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة دولة الإمارات العربية المتحدة

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504

البريد الإلكتروني: communications@cbae.gov.ae

ص.ب. 854

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة